# محضر الجلسة رقم 838

**التاريخ**: الأربعاء 8 ذو الحجة 1433 (24 أكتوبر 2012).
**الرئاسة**: السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب، الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين.
**التوقيت**: ساعة وأربع دقائق ابتداء من الساعة الرابعة زوالا والدقيقة العشرين.
**جدول الأعمال**: جلسة مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013.

---

**السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013. الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليتفضل مشكورا.

**السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين لعرض الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2013، الذي يشكل لبنة جديدة في مسلسل أجرأة توجهات والتزامات البرنامج الحكومي التي شرعنا في تنفيذها خلال السنة الجارية، كما يجسد موعدا تشريعيا بامتياز لترسيخ الاختيارات الأساسية للنموذج المجتمعي المتفرد الذي درجت عليه بلادنا تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، والذي يرتكز على تثمين الإنسية المغربية المنصهرة بمختلف مكوناتها وروافدها، ومواصلة البناء الديمقراطي في إطار دولة القانون والمؤسسات وربط المسؤولية بالمحاسبة، واستثمار منافع النمو القوي والمستدام في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق التنمية الشاملة الضامنة للارتقاء بالإمكان البشري الوطني، وتوفير فرص الشغل وأسباب العيش الكريم لجميع المواطنات والمواطنين أينما كانوا بالمدن والقرى وباقي ربوع المملكة.

وهكذا، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2013، الذي تكاثفت جهود مختلف القطاعات الوزارية لإعداده وعرضه على أنظار المؤسسة التشريعية، في احترام تام للمقتضيات الدستورية والقانونية، بعد مصادقة المجلس الوزاري على توجهاته العامة، يستمد فلسفته ومضامينه من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي صاحب الجلالة حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب لهذه السنة، فضلا عن وفائه إلى أولويات وتدابير البرنامج الحكومي النابعة بدورها من تعهدات البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية التي حظيت بثقة الناخبات والناخبين، وكذا أهداف ميثاق الأغلبية المبرم بين مكوناتها فيما يتعلق بالتنزيل الأمثل لأحكام الدستور وترسيخ الاختيار الديمقراطي وتوطيد المد الإصلاحي وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد.

وعلاوة على استنادها إلى البرنامج الحكومي المنبثق عن ميثاق الأغلبية وبرامج الأحزاب المشكلة لها، فقد حرصت الحكومة في إعداد مشروع قانون المالية على الانفتاح على إجراءات وتدابير جديدة ومستجدة في إطار ما يستوجبه التشارك مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والتفاعل مع تطورات الظرفية والحاجيات المطردة للمواطنات والمواطنين، اعتبارا في المقام الأول والأخير للمصلحة العليا لبلادنا، وتحصينا للمكتسبات التي حققتها خلال العشرية الأخيرة، وتعزيز الثقة في حاضر وآفاق نموذجنا المجتمعي والتنموي.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يأتي إعداد هذا المشروع في ظل ظرفية دقيقة وصعبة وطنيا ودوليا.

فعلى المستوى الوطني، ساهم تأخر التساقطات المطرية في تراجع المحصول الزراعي من الحبوب.

أما على المستوى الدولي، فمن المتوقع أن يتواصل تراجع الاقتصاد العالمي، خاصة في أوربا، شريكنا الأساسي، نتيجة استمرار أزمة المديونية والمالية العمومية وتداعيات ارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية كالقمح، إضافة إلى التحولات الأساسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهكذا، وبالرغم من بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي إجمالا، فقد تمت مراجعة توقعات النمو العالمي برسم سنة 2013 من 4% إلى 3,3%. كما أن آفاق نمو منطقة الأورو، الشريك التجاري والمالي الأساسي لبلادنا، تظل ضعيفة، حيث تمت مراجعة النمو بمنطقة الاتحاد الأوربي برسم 2013 من 0,7% إلى 0,2%.

وهذا، فضلا عن تسجيل تراجع ملحوظ للتوقعات المرتبطة بوتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية لتنتقل من 5,2% إلى 4,5%.

وعلى العموم، تظل الآفاق الاقتصادية العالمية هشة ومهددة بالتراجع، نتيجة اعتماد البلدان المتقدمة لسياسات اقتصادية تقشفية، والاختلال المحتمل للتوازن بالأسواق العالمية للسندات والصرف، وكذا انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في الصين وفي البلدان الصاعدة الكبرى الأخرى.

وقد كانت لهذه الظرفية الاقتصادية العالمية المتقلبة تداعيات سلبية في سنة 2011 على توازن الحسابات الخارجية والمالية العمومية لبلادنا، تجلت في ارتفاع عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات وصل إلى 8% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع عجز الميزانية وصل إلى6,1%، ولكن دون المساس، وهذا هو الأساس، دون المساس بالمقومات الأساسية لاقتصادنا الوطني، بحيث أن دينامية النمو ببلادنا لا زالت تسير في منحى إيجابي مقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك بفضل الاختيارات الإستراتيجية التي ما فتئت تنهجها بلادنا في دعم القدرة الشرائية وتقوية الاستثمار والتركيز على الأوراش الكبرى المهيكلة والسياسات القطاعية التي بدأت تظهر ثمارها من خلال انتعاش الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، والتحسن المطرد لمردودية القطاع الفلاحي، خاصة بعد انطلاق مخطط المغرب الأخضر.

هذه الاختيارات وغيرها، ساهمت في تثبيت ثقة شركائنا، في الداخل والخارج، بحيوية وآفاق نمو اقتصادنا، مما مكن بلادنا من الحصول على خط ائتماني وقائي من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار دولار أمريكي.

وفي ذات السياق، حافظت بلادنا على "درجة الاستثمار" من طرف وكالة "Standard & Poor's"، مع تخفيض آفاق التطور من مستقر إلى سلبي، في الوقت الذي تسجل فيه العديد من بلدان العالم، بما فيها دول الجوار الأورومتوسطي، تراجعا في تصنيفها الائتماني من قبل المؤسسات التنقيطية المختصة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقييم بقدر ما يكرس، من جهة، الثقة في إرادية بلادنا لمواصلة الإصلاحات بعد الاستحقاقات الدستورية والانتخابية الأخيرة، وجدوى ووجاهة السياسة الاقتصادية المعتمدة، بقدر ما يؤشر من جهة أخرى، إلى الإكراهات والصعوبات المرتبطة بإنجاز الإصلاحات المتوخاة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية، خاصة لدى شريكنا الأول الاتحاد الأوروبي، وكذا أهمية الانتظارات الاجتماعية في مقابل تقلص الهوامش المالية المتاحة.

وأمام هذه الانتظارات والإكراهات، بادرنا الى تقويم سياستنا الاقتصادية في اتجاه مواجهة المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا، لأن التردد وعدم القيام بالإصلاحات في وقتها من شأنه أن يعمق من اختلال توازناتنا الماكرو- اقتصادية، وبالتالي صعوبة الاستمرارية في ضمان السيادة على القرار الاقتصادي في بلادنا. التردد وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة في حينها سيهم في اتساع هوة الفوارق الاجتماعية والمجالية، مما سيؤدي إلى احتقان اجتماعي لا محالة. التردد وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة سيؤثر على المصداقية التي تحظى بها بلادنا من قبل المجموعة الدولية. وكما تعلمون، كان على بلادنا، وعلى غرار باقي دول المعمور تحت وقع الأزمة العالمية، أن تعتمد أحد الخيارين التاليين:

- **الأول** يقتضي اتخاذ إجراءات تقشفية جذرية سيرا على خطى بعض الدول الأوربية المتوسطية، وأنتم تعلمون تلك التدابير: التقليص من الأجور- التقليص من عدد الموظفين- الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة- التقليص من المعاشات.. وما لذلك من انعكاسات على النمو وعلى التماسك الاجتماعي.
- **الاختيار الثاني**، يتمثل في نهج توجه ميزانياتي انفاقي مبني على تقوية الطلب الداخلي لتعويض تقلص الطلب الخارجي، عبر مضاعفة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستهلاك. لكن، في المقابل سيتفاقم عجز الميزانية العمومية وميزان الأداءات، وترتفع المديونية إلأى مستويات غير مقبولة، وما لذلك من تأثير مباشر على تمويل الاقتصاد، وبالتالي الحد من الاستثمار والحد من خلق فرص الشغل والاحتقان الاجتماعي.

نحن، لم نأخذ لا بالخيار الأول ولا بالخيار الثاني، بل اتجهنا نحو اختيار ثالث ينسجم مع مقومات نموذجنا التنموي، اختيار يراهن على تحقيق نمو تضامني في ظل الاستقرار والتحكم في التوازنات الماكرو-اقتصادية.

وينبني هذا التصور التنموي التضامني، الذي ينتظم مجموع تدابير وإجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2013، على ثلاثة روافد نهدف من خلال تفعيلها إلى تحقيق نسبة نمو في حدود 4,5% على أساس محصول زراعي متوسط، وتقليص عجز الميزانية إلى 4,8% من الناتج الداخلي الخام، وضبط احتياطي العملة الصعبة في مستوى أربعة أشهر من واردات السلع والخدمات. وتتوزع هذه الروافد كالتالي:

- **أولا،** تشجيع وتقوية مواصلة الاستثمار العام والخاص المنتج لفرص تشغيل الشباب، مع دعم وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- **ثانيا،** تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني لجعله أكثر إنتاجية، وتنمية وتنويع العرض التصديري، مع العمل على الحفاظ على حصصنا في الأسواق التقليدية، وولوج الأسواق المنبثقة الجديدة العربية والإفريقية؛
- **ثالثا،** تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية، وتعزيز الاستهداف في السياسات العمومية للفئات المعوزة

والمناطق الأكثر خصاصا، وهو ما يمثل صمام الأمان من أجل نمو مستدام مشروط بالاستقرار والسلم الاجتماعي.

وسيظل إنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحسين الحكامة في صميم هذا النموذج التنموي، مستنيرين في ذلك بالتوجيهات الملكية السامية بمناسبة عيد العرش لهذه السنة، والتي حث فيه جلالته الحكومة على **"التجاوب مع المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، مع الحرص على تحقيق حكامة جيدة للسياسة المالية لبلادنا، بهدف تحصين قدراتها التنموية، والحفاظ على مصداقيتها على الصعيد الدولي"** انتهى النطق الملكي السامي.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وفق هذا التوجه التنموي التضامني، الذي يشدد على مستوى رافده الأول، على تشجيع وتطوير الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل، واصلت الحكومة سياستها الإرادية في هذا الصدد، بحيث تبلغ الاستثمارات العمومية المعبأة بالنسبة لسنة 2013 ما مجموعه 180 مليار درهم، ستخصص لمواصلة تأهيل البنية التحتية من طرق سيارة وسريعة وموانئ وسكك حديدية ومطارات وسدود ومركبات الطاقة الشمسية والريحية ومشاريع التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية.

وسعيا منها لتثمين أمثل للاستثمارات العمومية، ستعمل الحكومة على إطلاق جيل جديد من الاستثمارات يشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويوجه الجهود المبذولة صوب تشييد أوراش مكملة لما سبق إنجازه من أوراش تنموية كبرى، بهدف استغلالها بكيفية أنجع وتحسين مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية ووقعها على حياة المواطنين، من خلال إبراز أقطاب جهوية للتنمية وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخاصة.

ونهدف من خلال هذا المجهود الاستثماري الهام إلى توفير ظروف تطور النسيج الإنتاجي الوطني، وعلى الخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل حوالي 95% من هذا النسيج.

وفي هذا الإطار، أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2013 أهمية قصوى للمقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال اقتراح مجموعة من التدابير المندمجة والمتكاملة، يأتي في مقدمتها تقليص العبء الضريبي عبر تقليص الضريبة المطبقة على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 200.000 درهم من 30% إلى 10%. وسوف يستفيد من هذا الاجراء حوالي 77% من المقاولات.

وفي ذات السياق، ومن أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على رفع رأسمالها، يمنح مشروع القانون المالي بالنسبة للمقاولات المعنية تخفيضا في الضريبة على الشركات من 30% إلى 20% وهو الإجراء الذي سيكلف الميزانية العامة حوالي 1 مليار درهم.

وعلاوة على ذلك، تولي الحكومة عناية خاصة لتحسين تمويل هذه المقاولات، من خلال وضع منتوج جديد للضمان: "ضمان إكسبريس"، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق القانون المتعلق بآجال أداء المبالغ المستحقة لفائدة المقاولات.

كما ستخصص الدولة نسبة لا تقل عن 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي إطار تقوية القدرات التدبيرية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ستعمل الحكومة ضمن مشروع قانون المالية على تفعيل الآليات الرامية لتشجيع الابتكار والبحث عبر تخصيص ما يناهز 110 مليون درهم لبرنامجي "انطلاق" و"تطوير"، فضلا عن دعم برامج "امتياز" و"مساندة" و"إنماء" الرامية لمواكبة المقاولات وتحسين تنافسيتها وإنتاجيتها، المقاولات التي تتوفر على إمكانات ذاتية للتطور من خلال تخصيص مبلغ 400 مليون درهم.

وحرصا منها على مواكبة هيكلة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقوية قدراتها التنافسية، ستعمل الحكومة على ضمان الحياد الجبائي في عملية اندماج الشركات.

وهذا بالإضافة إلى التدابير الضريبية التحفيزية الرامية إلى تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي، وتمكينه بالتالي من الاستفادة من باقي التدابير الموجهة لفائدة لمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

لا يخفى عنكم أن الحكومة وهي تعمل على دعم الاستثمار وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة، لترمي من خلال ذلك إلى توفير شروط نمو قوي وسليم يخلق فرص الشغل اللائق لشبابنا وخاصة حاملي الشهادات.

وفي هذا الصدد، تقترح الحكومة ضمن مشروع قانون المالية مجموعة من التدابير الرامية لدعم التشغيل والتشغيل الذاتي، وخاصة عبر برامج تستهدف معالجة إشكالية البطالة الطويلة الأمد وفتح إمكانيات جديدة لإدماج الشباب حاملي الشهادات، منها تشجيع التشغيل في النسيج الجمعوي إقرار الإعفاء الضريبي على التعويض الشهري الذي يتقاضاه المتدرب، إلى غاية 31 دجنبر 2016.

وفي إطار التقائية برامج التكوين مع إنجاز أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهم تكوين وإدماج الشباب المنقطعين عن الدراسة، فقد تمت برمجة 102 مشروع للتكوين على مستوى التدرج المهني يستفيد منه حوالي 60.000 شاب خاصة بالمناطق القروية.

وبموازاة مع هذه الجهود، يقترح مشروع قانون المالية إحداث 24.340

منصب مالي ستخصص أزيد من 50% منها للقطاعات الاجتماعية ومرافق القرب في خدمة المواطن.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إذا كان تعزيز النمو ودعم التشغيل يشكل أولى أولوياتنا، فإن تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتوطيد التوازنات الماكرو-اقتصادية لبلادنا يعد الرافد الثاني في التوجه التنموي التضامني المعتمد. إذ تولي الحكومة اهتماما خاصا لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، في ظل اختلال توازناتنا الخارجية وانخفاض مستوى احتياطي الصرف وتأثير ذلك على مستوى السيولة وشروط تمويل الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل ضمن مشروع قانون المالية 2013 على تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية بهدف تحقيق التنويع الإنتاجي حيث ستعطي الحكومة الأولوية لدعم الاستثمار الصناعي، من خلال مواصلة تطوير المهن العالمية للمغرب، بالموازاة مع تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية كالصناعات الميكانيكية والكيميائية والشبه كيميائية والصناعات الدوائية.

ومن المنتظر أن يشكل هذا التوجه نواة لبروز نسيج صناعي يواكب المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل "رونو" و"بومباردييه"، والتي ستعمل الحكومة على تطويره وتعميمه على قطاعات أخرى كالسكك الحديدية والطاقات المتجددة.

هذا علاوة على تعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية، من خلال تحسين تسويق منتوجات الأقطاب الفلاحية، وتكثيف الترويج السياحي لمواكبة الاستثمارات المنجزة بمختلف المحطات السياحية وتسريع وتيرة استكمالها.

كما ستعمل الحكومة على تقليص تكاليف الإنتاج المتعلقة بأنشطة النقل والتلفيف والتخزين من خلال أجرأة الاستراتيجية اللوجستيكية وتفعيل الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية، وذلك بهدف تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستيكية بالقرب من أهم أحواض الاستهلاك ومناطق الإنتاج.

وزيادة على ذلك، ستتم مواكبة هذا الجهود بمجموعة من التدابير، منها ما يتعلق بتقليص الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الأساسية، خصوصا في المجال الفلاحي من أجل تعزيز انخراط القطاع الفلاحي المغربي في السوق العالمية، في إطار أهداف مخطط المغرب الأخضر، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، مع مراعاة مختلف سلاسل الإنتاج.

كما أن الحكومة منكبة، في هذا الإطار، على تنويع وتقوية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا، من خلال استغلال أمثل لاتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة، خاصة في إفريقيا التي تعرف بلدانها نموا مطردا في السنوات الأخيرة، و كذا في العالم العربي.

وفي هذا الصدد، استطاعت بلادنا أن تحظى بوضع متقدم مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال بناء شراكة استراتيجية مهمة تم تفعيل مضامينها بمناسبة زيارة العمل الميمونة التي قام بها جلالة الملك مؤخرا إلى كل من المملكة العربية السعودية وإمارة قطر والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، فضلا عن الأردن الشقيقة. وهي البلدان التي بادرت إلى المساهمة في برامج التمويل لمشاريع التنمية ببلادنا على شكل هبات بقيمة 5 مليار دولار، في ظرف خمس سنوات. وهذا بالموازاة مع الجهود المبذولة على المستوى الثنائي لتطوير الفرص المتاحة في مجال المبادلات التجارية واستثمارات الصناديق السيادية والفاعلين الخواص بكيفية مباشرة أو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتهم هذه المشاريع، التي تندرج في إطار البعد الاستثماري التنموي العمومي، والتي تم اختيارها من طرف الدولة في إطار البرامج والأوراش المفتوحة للمخططات القطاعية، مجالات إنتاجية مثل الفلاحة، وقطاعات اجتماعية مهمة ومختلفة كالصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والسكن الاجتماعي، وإنجاز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من طرق وسدود وموانئ. الأمر الذي سيكون له وقع مباشر وملموس على تحسين مستوى العيش وإحداث فرص التشغيل بالنسبة للمواطنات والمواطنين في المناطق المستهدفة.

هذا، وستعمل الحكومة على مواكبة المقاولات المصدرة من خلال تفعيل عقود تنمية الصادرات من أجل تحسين العرض التصديري تمكين هذه المقاولات من الولوج إلى الأسواق الجديدة العربية والإفريقية.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

بقدر حرص الحكومة على تعزيز النمو، فإنها تحرص في الآن ذاته على ضمان التوزيع العادل لثماره، وهو ما يترجمه الرافد الثالث لتوجهنا التنموي التضامني، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2013، والمتعلق بدعم آليات الضمان الاجتماعي بغية تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال اقتراح مجموعة من التدابير والآليات، على رأسها إعادة تأهيل المنظومة التعليمية من خلال تحسين العرض والجودة والحكامة والرفع من قدرات الموارد البشرية، بالموازاة مع تسهيل اندماج المتعلمين في الحياة اليومية وفي سوق الشغل من خلال التركيز على مسالك التكوين المهنية.

وترسيخا لمبادئ التضامن وتكافؤ الفرص، ستكثف الحكومة جهودها لضمان ولوج المواطنين للخدمات الصحية وتحسين العرض الصحي وإعادة تنظيم المستعجلات الطبية عبر تقوية النقل الطبي الاستعجالي والوحدات

الاستعجالية المتنقلة.

وبهدف توفير السكن، حرصت الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2013، على إعفاء السكن ذي القيمة العقارية المنخفضة (140 ألف درهم) الموجه للفئات ذات الدخل المحدود من جميع الضرائب، وذلك على غرار ما نقوم به بالنسبة للسكن الاجتماعي. والجدير بالذكر أن حجم التحفيزات الجبائية الموجهة إلى قطاع السكن تقدر 6,3 مليار درهم.

وموازاة مع ذلك، يقترح مشروع قانون المالية إحداث منتوج جديد موجه إلى الطبقة المتوسطة تتراوح مساحته ما بين 100 و150 متر مربع بسعر لا يتجاوز 5.000 درهم للمتر المربع، وذلك في إطار دعم القدرة الشرائية لهذه الشرائح بحكم أن كلفة السكن تشكل، كما تعلمون، عبئا كبيرا في نفقات تلك الأسر.

إلى جانب ذلك، ستعطي الحكومة الأولوية لتعزيز آليات استهداف الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود، عبر توفير موارد قارة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي، والذي يقترح مشروع قانون المالية بشأنها إحداث مساهمة تضامنية مطبقة:

- ✓ على أرباح الشركات التي تفوق 20 مليون درهم؛
- ✓ وعلى الدخول الصافية التي تفوق 300 ألف درهم في السنة.

ويجب التأكيد هنا، على أن هذا المجهود التضامني مع الفئات المعوزة، التي هي الأكثر تضررا من تداعيات الأزمة، يهم فقط أقل من 1 في المائة من الأشخاص الخاضعين على الضريبة على الدخل. أي أن أكثر من 99,1 % غير معنيين بهذا الإجراء.

هذا، فضلا عن الموارد المتأتية من رفع نسبة الضريبة المطبقة على الأرباح العقارية الناتجة عن التفويت الأول للعقارات التي يتم إدخالها في المدار الحضري من 20% إلى 30%.

وستمكن الإمكانيات المالية المعبئة في هذا الإطار من تسريع عملية تعميم نظام المساعدة الطبية، وتوطيد وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المباشرة لفائدة تمدرس أبناء الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج لتشمل أسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة غير القادرين عن العمل منهم والأطفال في سن التمدرس.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة، ضمن مشروع قانون المالية 2013، على استكمال تنفيذ نتائج اتفاق 26 أبريل للحوار الاجتماعي، في إطار تشاركي مع النقابات الأكثر تمثيلية والفاعلين الاقتصاديين. كما ستواصل الحكومة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخصيص 40 مليار درهم لصندوق المقاصة.

وبهدف تقليص الفوارق المجالية، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2013 مجموعة من التدابير لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية، وفق مقاربة ترتكز على الاندماج الترابي وتكامل وتناسق التدخلات القطاعية للدولة في مجالات إنجاز الطرق القروية، والمراكز الصحية، والمؤسسات التعليمية، والربط بشبكات الماء والكهرباء والاتصال. ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة على تعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، لترتفع من مليار درهم إلى 1,5 مليار درهم، مع تخصيص 500 مليون درهم لتفعيل الاستراتيجية الجديدة لتنمية المناطق الجبلية.

وستسهر الحكومة على ضمان تناسق التدخلات القطاعية مع المشاريع المبرمجة في إطار برنامج التأهيل الترابي الذي يندرج في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي خصص له غلاف مالي يناهز 5 ملايير درهم خلال الفترة ما بين 2011-2015، منها 1 مليار درهم برسم سنة 2013.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يكتسي تفعيل الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية أهمية إستراتيجية، ليس فقط فيما يتعلق بترشيد الإنفاق العمومي، بل على الخصوص بالنسبة لتوفير شروط نمو اقتصادي مضطرد وضمان توزيع عادل لثماره على المستويين الاجتماعي والمجالي.

وستحرص الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية عبر مقاربة تشاركية ومنفتحة، تهم على الخصوص إصلاح العدالة والجهوية المتقدمة واللاتمركز والقانون التنظيمي لقانون المالية، حيث انطلقنا، في ،طار العمل المشترك مع لجنتي المالية بمجلسي البرلمان، في تدارس وإغناء مسودته الأولية.

وحرصا منها على التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور، فإن الحكومة عاقدة العزم، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، على تسريع بلورة مختلف القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بتعزيز دور المؤسسات الساهرة على النهوض بالحكامة الجيدة، إلى جانب دعم عمل الهيأة العليا للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وتفعيل توصياتها، بالموازاة مع اتخاذ التدابير الرامية لمواكبة تأهيل المنظومة القانونية، وتحديث الهياكل القضائية، وتأهيل الموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ مبدأ استقلال القضاء، مع تعزيز المساعدة القضائية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة ماضية في تفعيل جملة من الإصلاحات الهيكلية، ستنصب أساسا على إصلاح صندوق المقاصة وفق مقاربة تدريجية تشاركية تهدف إلى التحكم في كلفة الدعم ومواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين مع استهداف الفئات المعوزة. هنالك كذلك إصلاح أنظمة التقاعد من أجل ضمان ديمومتها وتوازنها وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها، وكذا إطلاق الإصلاح الضريبي بهدف تحقيق مزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، فضلا عن توحيد الأنظمة المؤطرة

للصفقات العمومية وتبسيط المساطر المرتبطة بها.

تلكم إذن، السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون، هي أهم الخطوط الرئيسية والتوجهات الكبرى التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2013، الذي نقترح من خلاله على مجلسيكم ميثاقا للنمو التضامني في ظل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وإن حرص الحكومة الأكيد على ضرورة تحصين المكتسبات التي تحققت بفضل نموذجنا التنموي المتميز والدينامي، لا يضاهيه إلا عزمنا، من خلال هذا المشروع، لمضاعفة الجهود الكفيلة بمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، والحفاظ على سيادة القرار المالي والاقتصادي، بعيدا عن الانتظارية والتردد، وبمنأى عن الخيارات الجذرية السهلة أو المجازفات غير محسوبة العواقب، بحيث عملنا على وضع خطة عمل تفاعلية واستشرافية ترتكز على:

✓ مواصلة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص المنتج للقيمة المضافة وفرص التشغيل للشباب عبر دعم وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

✓ تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني لجعله أكثر إنتاجية، وتنمية وتنويع العرض التصديري، خاصة الموجه إلى الأسواق المنبثقة العربية والإفريقية؛

✓ تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية، وتعزيز الاستهداف في السياسات العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصا.

إننا في ظرفية دقيقة تحتاج إلى تعبئة وتماسك جميع القوى الحية، حكومة وبرلمانيين، أغلبية ومعارضة، من فعاليات اقتصادية ونقابات ومجتمع مدني، بتغليب روح المسؤولية والمبادرة والاجتهاد والإبداع من أجل مواجهة التحديات المطروحة، وضبط التوازن الحيوي بين التطلعات المشروعة التي تعكس دينامية مجتمعنا من جهة، والإصلاحات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي لا تحتمل التأخير من جهة ثانية، وبين الإمكانيات والهوامش المحدودة التي تتيحها المالية العمومية، من جهة ثالثة.

ولنا في الخطاب السامي، الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، نهجا قويما في ترسيخ علاقات التعاون بين الحكومة والبرلمان والتحلي بالمسؤولية والنزاهة ونكران الذات، وجعل الصالح العام فوق كل اعتبار، وذلك حتى نتمكن إن شاء الله من تجاوز تبعات الظرفية الدولية الصعبة، واستثمار الفرص المتاحة أمام بلادنا بما يضمن الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين، والاستعداد لمرحلة ما بعد الأزمة العالمية بتقوية الإمكانات والشروط الكفيلة بتأكيد الثقة في اقتصادنا الوطني والمضي في تعميق أسس مشروعنا المجتمعي المتضامن والمتوازن.

أعطي الكلمة الآن، بعد إذن السيدان الرئيسان، إلى زميلي الأخ إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المكلف بالميزانية، لتقديم عرض تفصيلي حول محتوى مشروع ميزانية 2013، وسنبقى معا رهن إشارة السيدات والسادة البرلمانيين لتقديم المزيد من المعطيات والتوضيحات التي يحتاجونها من أجل تدارس ومناقشة مضامين هذا المشروع.

عيد مبارك سعيد وكل عام وأنتم بخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

تفضلوا السيد الوزير المنتدب.

**السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يشرفني بدوري أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة لأبسط بعض المعطيات التفصيلية لمشروع قانون المالية لسنة 2013، ارتباطا بمضامين برامج ومشاريع مختلف السياسات العمومية المبنية على أساس مقاربة إرادية تبتغي الاستعمال الأمثل للسياسة الموازناتية وجعلها في خدمة الإستراتيجية الحكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وعلى هذا الأساس، فإن مشروع قانون المالية المعروض للترخيص البرلماني تبلغ موارده المرصدة في الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات الخصوصية للخزينة ما قدره 345,91 مليار درهم. وتتوزع هذه الموارد كما يلي :

- الميزانية العامة : 283,50 مليار درهم ؛
- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة : 3 مليار درهم ؛
- الحسابات الخصوصية للخزينة: 59 مليار درهم؛

كما تتوزع الموارد الرئيسية المرصدة في الميزانية العامة كما يلي:

- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتقدر ب: 77,55 مليار درهم، وتتشكل أساسا من حصيلة الضريبة على الدخل بـ 32,95 مليار درهم وحصيلة الضريبة على الشركات ب: 42,54 مليار درهم؛
- الرسوم الجمركية وتقدر بـ 9 مليار درهم؛
- الضرائب غير المباشرة وتقدر بـ 78,93 مليار درهم؛
- رسوم التسجيل والتمبر وتقدر بـ 13,84 مليار درهم؛

- عائدات مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة وتقدر ب:ـ 12,56 مليار درهم.

وفي المقابل، تقدر المبالغ القصوى للتحملات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2013 حوالي 358 مليار درهم بما في ذلك مختلف التحويلات المالية المتوقعة بين الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

وتتوزع تحملات الميزانية العامة كما يلي:

- نفقات التسيير : 199,26مليار درهم؛
- نفقات الدين العمومي : 39,26 مليار درهم؛
- نفقات الاستثمار : وتقدر اعتمادات الأداء المفتوحة لهذا الغرض برسم السنة المالية 2013 58,90 مليار درهم. وتضاف إليها اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2014 والسنوات التي تليها والبالغة 28,15 مليار درهم، والاعتمادات المرحلة من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2012، والتي لم يصدر الأمر بأدائها والتي تقدر ب 13,50 مليار درهم، مقابل 18 مليار درهم السنة الماضية.

وبذلك، يفوق مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات التابعة للدولة برسم نفقات الاستثمار مبلغ 100 مليار درهم.

وإلى جانب نفقات استثمار الميزانية العامة، يتشكل الاستثمار العمومي أيضا من:

- نفقات استثمار المؤسسات والمنشآت العامة ب: 114 مليار درهم؛
- نفقات استثمار الجماعات الترابية ب: 12 مليار درهم؛
- نفقات الاستثمار الخاصة بالحسابات الخصوصية للخزينة ب: 12 مليار درهم؛
- نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 870 مليون درهم.

أيها السيدات والسادة،

إذا كان قانون المالية لسنة 2013 والوثائق المرافقة له، والتي تم إغنائها بثلاثة تقارير تقدم للبرلمان لأول مرة، الأول عن الموارد البشرية، والثاني يتعلق بالمقاصة، والثالث يتعلق بالدين العمومي، أقول إذا كان قانون المالية لسنة 2013 يتطرق بتفصيل للبرامج والمشاريع المبرمجة بهذه السنة، فلا بأس أن أستعرض أمامكم الخطوط العريضة لبرامج بعض القطاعات الوزارية ولاسيما القطاعات الاجتماعية والبنيات التحتية.

وسيقتصر هذا التقديم على المشاريع الكبرى للبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية لتقريب البرلمان ومن خلاله الرأي العام الوطني من بنية التوزيع القطاعي لميزانية 2013 والمجهود العمومي في هذا المجال.

وأبدأ بقطاع التربية الوطنية، ففيما يخص قطاع التربية الوطنية، سيحظى هذا القطاع بما يناهز 42,37 مليار درهم ستخصص أساسا لتأهيل المدرسة الوطنية. وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على مواصلة المجهودات في مجال توسيع العرض المدرسي عبر تسريع بناء 569 مؤسسة مدرسية، بالإضافة الى البدء بإنجاز برنامج بناء 80 إعدادية متوفرة على داخليات، بالإضافة إلى 60 ثانوية و30 داخلية، وذلك من أجل الاستجابة للطلب المتنامي. بالإضافة الى ذلك، سيتم إطلاق الشطر الأول من برنامج وطني لتعويض البنايات المدرسية الجاهزة يضم 25 مؤسسة مدرسية، وذلك من أجل الرفع من جودة المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف التعلم والتعليم. كما ستعرف سنة 2013 إنطلاق إنجاز 50 مدرسة جماعاتية جديدة.

وحرصا على دعم ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي، سيخصص لقطاع التعليم العالي غلاف مالي يقارب 9,66 مليار درهم من أجل التصدي لظاهرتي الاكتظاظ وضعف الجودة التي يشكو منهما القطاع، وذلك من خلال توسيع وإعادة تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات الجامعية الحالية، والشروع في بناء 6 مؤسسات جامعية جديدة و24 مدرجا إضافيا (أي ما يناهز 15.900 مقعدا بيداغوجيا جديدا)، وتسريع تطوير الشعب المهنية، والرفع من قيمة المنحة ومن عدد الطلبة الممنوحين ليصل إلى 216.800 طالبا، والرفع من القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية بما يناهز 19.000 سريرا إضافيا، وإعطاء الانطلاقة ل 6 مطاعم جامعية جديدة لتقديم خدماتها للطلبة.

وسيخصص مبلغ يناهز 12,37 مليار درهم لقطاع الصحة بهدف مواكبة السياسة الحكومية في هذا المجال والرامية إلى تفعيل الحق في الصحة للجميع وضمان جودة الخدمات الصحية، وكذا توزيعها بطريقة متكافئة على مجموع التراب الوطني.

ووعيا منها بالأهمية البالغة لهذا القطاع الحيوي، بادرت الحكومة إلى إطلاق استراتيجية جديدة لقطاع الصحة للفترة 2012-2016، ترتكز على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص ونهج سياسة طبية للقرب وتقوم على خمسة محاور وهي: توفير الخدمات الصحية وتحسين الاستقبال؛ وتحسين حكامة قطاع الصحة؛ وتفعيل التغطية الصحية الأساسية؛ وتطوير برنامج اليقظة الصحية ومحاربة الأمراض.

وتفعيلا لهذه الإستراتيجية، سيتم خلال سنة 2013، إنشاء 30 وحدة طبية استعجالية للقرب، ووضع ثمانية مصالح للمساعدة الطبية الاستعجالية وكذا تفعيل 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش، وتعزيز توفير وتتبع الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية على مستوى سلاسل الخدمات الاستعجالية. هذا، بالإضافة إلى مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها، واستكمال أشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي لوجد، وكذا إطلاق الدراسات من أجل بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة، ومواصلة أشغال بناء مراكز القرب لعلاج السرطان ببني ملال وورزازات وتطوان والراشيدية، ومراكز جهوية لعلاج السرطان بالعيون ومكناس، ووجدة وطنجة وأسفي.

وباعتباره محركا حقيقيا للنمو وعاملا من عوامل التقدم الاجتماعي والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان، أولت الحكومة اهتماما بالغا لقطاع السكن من خلال تخصيص غلاف مالي يناهز 4 ملايير درهم، بما فيها الموارد المعبأة في إطار صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري.

وتتمثل الإجراءات الأساسية المزمع تنفيذها، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2013، في تسريع برنامج "مدن بدون صفيح" عبر إعلان سبع مدن جديدة بدون صفيح، ومواصلة برنامج "تأهيل المباني الآيلة للسقوط"، التي تم إدماجها في إطار "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري" ومواصلة إنجاز أربع مدن جديدة بالقرب من مراكش، الرباط، الدار البيضاء و طنجة، والرفع من وتيرة انجاز برامج السكن الاجتماعي والسكن الاجتماعي المنخفض التكلفة، والسكن الاجتماعي الموجه للكراء و المنتوج الجديد الذي تم الكلام عنه سابقا وهو السكن الموجه للطبقة المتوسطة، بإعفاءات موجهة للمواطنين، الإعفاء من الضريبة على التسجيل ومن التحفيظ العقاري، منهج جديد في الإعفاءات.

وفي إطار العناية بالأسرة والمرأة والطفولة والأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، ستعرف سنة 2013 تفعيل صندوق التكافل العائلي قصد مساندة النساء المطلقات والأطفال الذين لهم الحق في النفقة، فضلا عن توفير 694 مليون درهم لتفعيل استراتيجية وطنية للتنمية تهدف إلى الرفع من تمثيلية النساء في جميع المجالات، ومواكبة الأطفال ضحايا العنف والأطفال المهملين، ورفع مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، ودعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذا منح المساعدات المالية للجمعيات العاملة في المجال.

وفيما يخص قطاع الشباب والرياضة، ستتم مواصلة مجهودات تحسين ظروف الاستقبال في مراكز حماية الطفولة وتوسيع شبكة المخيمات مع الزيادة في طاقتها الاستيعابية لبلوغ 300.000 مستفيد وتحسين الدعم المالي لفائدة جمعيات الشباب. كما سيتم العمل على تنمية شبكة المنشآت الرياضية ومنشآت الاستقبال ومؤسسات القرب للشباب. وقد خصص لهذه البرامج غلاف مالي يصل إلى 1,3 مليار درهم.

وفي مجال الثقافة، يتركز الاهتمام على تغطية التراب الوطني بمؤسسات القرب الثقافية، من خلال إحداث خمسة عشر دار للثقافة وثلاثة معاهد موسيقية ومسرحية وخمسة عشر مركزا ثقافيا جديدا بشراكة مع الجماعات المحلية. كما سيتم ضخ أموال إضافية من خلال "الصندوق الوطني للعمل الثقافي" لتمويل الإجراءات الرامية إلى تشجيع نشر وتوزيع الكتاب على الصعيد الوطني، وتنظيم الفعاليات الثقافية والمهرجانات الثقافية والفنية وتطوير التراث الوطني المادي وغير المادي. وقد خصص لقطاع الثقافة غلاف مالي يقدر ب 571 مليون درهم.

أما فيما يخص قطاع الاتصال، فإن مجهود الميزانية سيركز على دعم السياسة الحكومية القائمة على الارتقاء بجودة الإنتاج الوطني وتقوية تنافسية الإعلام السمعي البصري العمومي، من خلال عقود برامج لضمان التنزيل الأمثل لدفاتر التحملات، وفق قواعد الحكامة الجيدة.

وتماشيا مع التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والتزامات البرنامج الحكومي فيما يخص الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ستتم مواصلة برنامج تدريس اللغة العربية وإنشاء المراكز الثقافية في البلدان المضيفة من أجل الحفاظ على أواصر الجيل الثاني والثالث مع الوطن الأم، وتعزيز الخدمات الاجتماعية داخل القنصليات بالخارج ودعم العمل الاجتماعي لأفراد الجالية الذين يوجدون في وضعية هشة، وكذا تنمية الشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال الجالية المغربية بالخارج. وقد خصص لهذه الغايات غلاف مالي يقدر ب: 383 مليون درهم برسم 2013.

ولتوفير مناخ سليم للاستثمار، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2013 اعتمادات مهمة لمواصلة إنجاز وتحديث البنيات التحتية والنهوض بالقطاعات المنتجة. وبحكم أن نجاح المشاريع الاستثمارية الكبرى لا يتوقف فقط على رصد الأغلفة المالية الضرورية، فإن الحكومة اختارت الحكامة الجيدة كرهان لبلوغ الأهداف المرصودة، من خلال نهج سياسة تعاقدية وتشاركية مع مختلف الأطراف، لأن في تظافر الجهود وتكامل الأدوار السبيل الأنجع لنهج سياسة استثمارية مثلى.

وفيما يلي جرد لأهم المشاريع المزمع إنجازها برسم سنة 2013 فيما يخص قطاع البنيات التحتية:

✓ توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة والطرق السريعة ب:

- مواصلة إنجاز أشغال المقطع الرابط بين تازة والحسيمة وبين سلوان وأحفير الذي سينهي أشغال تثنية محور وجدة و الناظور بكلفة تبلغ 1,25 مليار درهم؛
- مواصلة إنجاز أشغال مقطع العرائش - القصر الكبير بكلفة 283 مليون درهم ومدخل مدينة برشيد بكلفة 59 مليون درهم؛
- مواصلة إنجاز المقطع الرابط بين برشيد وبني ملال من الطريق السيار والطريق السريع المدارية للرباط؛
- انطلاق إنجاز الطريق السريع بين الجديدة وآسفي.

✓ في مجال توسيع الشبكة السككية، تم تخصيص استثمارات تقدر بمبلغ 9,3 مليار درهم لمواصلة إنجاز أشغال القطار فائق السرعة؛ وإحداث الخط السككي الثالث الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء، و كهربة الخط الرابط بين فاس و وجدة.

✓ وفي مجال توسعة وتأهيل الموانئ:

- ستنطلق الأشغال في الميناء الجديد لآسفي المخصص مستقبلا لتزويد المحطة الحرارية لأسفي بالفحم والذي يرتقب استغلاله انطلاقا من 2017؛

- وكذا مواصلة أشغال إنجاز حواجز زحف الرمال في مينائي سيدي إفني وطرفاية بتكلفة تقدر ب 412 مليون درهم؛
- كما ستواصل أشغال إنجاز المرحلة الأولى من مشروع ميناء طنجة المتوسطي الثاني بتكلفة 8,9 مليار درهم؛
- كما سينجز ميناء صيد جديد بطنجة، بالإضافة إلى مارينا، بكلفة تقدر ب 1,09 مليار درهم، بما في ذلك 375 مليون درهم مرصدة في إطار الميزانية العامة.

وفي مجال دعم إنجاز مخطط "المغرب الأخضر" تم رصد غلاف استثماري سنة 2013 يناهز 8,3 مليار درهم، سيخصص أساسا لتعزيز الاستثمار الفلاحي الخاص عبر صندوق التنمية الفلاحية ومواصلة البرامج المتعلقة باقتصاد مياه الري، وتوسيع السقي بسافلة السدود، وتأهيل دوائر السقي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومواصلة أشغال عصرنة شبكات الري على مساحة 57.269 هكتار واستكمال أشغال توسيع المساحات السقوية، وتسريع تنفيذ برنامج حماية مناطق السقي الصغير والمتوسط على مساحة تناهز 20.000 هكتار.

كما ستعرف الإستراتيجية المائية دفعة جديدة من خلال تقوية البنيات التحتية للماء الصالح للشرب بالوسط الحضري، وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، وكذا إنجاز المنشآت الفنية للحماية من الفيضانات وإعادة تنظيم هذا القطاع وفق مقاربة تشاركية ومندمجة. وقد خصص لهذا الغرض غلاف استثماري يقدر ب: 8 ملايير درهم برسم سنة 2013.

وفي إطار السياسة البيئية، يقترح المشروع فرض رسم إيكولوجي على المواد التي تستعمل في تصنيع المنتوجات البلاستيكية المخصصة للتلفيف، مما سيمكن من تحصيل ما قدره 230 مليون درهم سنويا يستفيد منها "الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة. وتقدر اعتمادات الاستثمار المرصدة لقطاع البيئة برسم سنة 2013 بما مجموعه 828 مليون درهم.

وفي إطار تفعيل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، يعتبر تطوير المهن العالمية للمغرب من الأولويات الاستراتيجية للسياسة الصناعية الوطنية.

وفي هذا الإطار، ستتم مواصلة إنجاز أو توسعة 5 أقطاب صناعية مندمجة مخصصة للخدمات المرحلة بكل من: الدار البيضاء والرباط وفاس وتطوان ووجدة، وقطبين صناعيين مندمجين مخصصين لصناعة السيارات بكل من القنيطرة وطنجة. كما سيتم انطلاق اشتغال الشطر الأول من المحطة الصناعية المندمجة، بالإضافة إلى إنجاز خمسة مناطق صناعية للإلكترونيك بالمحطات الصناعية المندمجة.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم الدفع بالمهن العالمية الجديدة، وخاصة في مجال الكيمياء والشبه كيمياء والصناعات الصيدلية، فضلا عن توفير الإجراءات المواكبة للتصنيع كالتمويل والتكوين والبنية التحتية اللازمة وتقليص كلفة اللوجستيك وتسهيل المناولة الصناعية ونقل التكنولوجيا والعمل على تحقيق الاندماج الصناعي. وقد رصد برسم سنة 2013 لهذه الإستراتيجية غلاف استثماري يقدر ب: 590 مليون درهم

وبخصوص القطاع السياحي، ستتم مواصلة إنجاز رؤية 2020، عبر تعزيز تنافسية نسيج الفاعلين، وتنويع المنتوج السياحي، ووضع آليات للدعم من أجل دينامية استثمار مستدام، وكذا مواصلة الإنعاش والتسويق الملائم قصد تطوير جاذبية المناطق السياحية.

كما ستتم مواصلة البرامج المندرجة في إطار الصناعة التقليدية من خلال تعزيز البنيات التحتية للإنتاج والتسويق، عبر إحداث ستة علامات مسجلة والشروع في بناء قرى الحرفيين ومناطق للنشاط الحرفي من الجيل الجديد، ومواصلة تنفيذ مخططات التنمية الجهوية وأشغال إعادة تأهيل مجمعات الصناعة التقليدية، وتثمين مناطق النشاط الحرفي ومراقبة المعايير الضرورية المتعلقة بإنتاج الأحذية وخزف الموائد. ويصل الغلاف الاستثماري المخصص لوزارة الصناعة التقليدية برسم سنة 2013 إلى 330 مليون درهم.

وستتم مواصلة تفعيل البرامج المدرجة في إطار الاستراتيجية "مغرب تصدير" وبرنامج "دعم اتحادات التصدير الجديدة" وبرنامج تدويل خمس معارض قطاعية تتعلق بقطاعات التكنولوجيات الجديدة وترحيل الخدمات والصناعات الصيدلية والمنتجات المحلية والصناعات الإلكترونية وصناعة السيارات، وبرنامج اعتماد دعم للمنتجين الفلاحين الصغار والمتوسطين، وبرنامج خاص بعقود تنمية الصادرات، وذلك من خلال دعم وتأسيس وتنمية وتجميع 55 اتحادا للتصدير، وكذا برنامج التدقيق من أجل التصدير وذلك من أجل دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدراتها في مجال التصدير. ويتطلب تفعيل هذه الإستراتيجية تعبئة غلاف مالي يقدر ب 3 ملايير درهم في أفق 2015 خصص منها مبلغ 500 مليون درهم برسم سنة 2013.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

تلكم كانت أهم المعطيات المرقمة والبرامج والمشاريع التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2013 المقترح من طرف الحكومة على مجلسيكم الموقرين.

لقد أرادت الحكومة لهذا المشروع، الواقعي في فرضياته والطموح في أهدافه والمتجاوب بصفة معتبرة مع انتظارات المواطنات والمواطنين ومتطلبات الدستور الجديد، أن يكون لبنة جديدة في درب ترسيخ النموذج المغربي المتميز في الديمقراطية والتضامن الاجتماعي.

وكما تعلمون، يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق

اقتصادي واجتماعي استثنائي يتسم بانتظارات مجتمعية عالية تقابلها إرادة سياسية عالية لوضع بلادنا على طريق ربح تحديات الاستقرار والتنمية وتمكين اقتصادنا من الاستفادة من عناصر قوته وتعزيز مناعته في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية والتركيز في الوقت نفسه على معالجة معضلات الفقر والبطالة والتهميش والهشاشة.

نتطلع اليوم، أيها السيدات والسادة، من خلال هذا المشروع، إلى الوفاء بالتزاماتنا في برنامجنا الحكومي إزاء المواطنين والمواطنات، وهذا ما تطلب منا اعتماد الجرأة والطموح والمسؤولية في إعداد هذا المشروع، مستمدين هذه المبادئ من مقتضيات الدستور الجديد وخاصة مواده 31 و34 التي تدعو الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية إلى العمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والتعليم والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة والتكوين المهني والسكن اللائق والدعم في البحث عن الشغل أو في التشغيل الذاتي وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق والعيش في بيئة سليمة. كما يدعو السلطات العمومية لوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يلزم في مواده 39 و40 الجميع بأن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، وبأن يتحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد ويتطلبها التضامن الاجتماعي.

في إطار هذه الحقوق التي يقرها الدستور ويلزم بها السلطات العمومية، وفي إطار الواجبات التضامنية التي يلزم بها الدستور المواطنين، كل حسب استطاعته، يدعم هذا المشروع نموذجنا التنموي المتميز المبني على بناء اقتصاد قوي وتنافسي ومجتمع متضامن ومتماسك.

إن هذا السياق المتميز والواعد يقتضي –كما أشار أخي الوزير نزار بركة- من كل القوى الحية وسائر الفاعلين، كل من موقعه، استحضار التحديات الكبرى التي يتعين رفعها بهدف توفير أسباب العيش الحر الكريم، لكافة أفراد الشعب المغربي، ولاسيما فئاته المعوزة، وشبابه الطموح، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

**"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"**

صدق الله العظيم وعيدكم مبارك سعيد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا لكم **ورفعت الجلسة.**